

عودة "الجنود الأطفال" وإعادة دمجهم في السودان: التحديات المستقبلية

بقلم: كريس روبرتسون وأونا مكولي

إلى مراكز الانتقال المؤقتة وعند عودتهم إلى منازلهم. أما بالنسبة للوعد الحقيقية أو المتصورة بتوفير بنية أساسية مجتمعية في شمال بحر الغزال والتي من الممكن أن توفر بدائل تغني عن الالتحاق بالجيش، فلم يتم تحقيقها بشكل كامل. على عكس المرحلة الأولى، ففي المرحلة الثانية لم يتم تقديم أية مزايا أو برامج فردية للأطفال. وقد قوبلت هذه السياسة بقدر لا يُستهان به من المعارضة من الجهات المحلية المسؤولة عن التنفيذ، والإدارة المدنية، والعائلات، والأطفال أنفسهم. ولكن بينما توقع الكثير من الأطفال أن يحصلوا على دعم، بدا أن هناك أسباباً عديدة أخرى وأقوى لترك الجيش من برامج إعادة الدمج القائمة برنامج محدد ينفذ على وقعة واحدة. ولعل أهم هذه الأسباب هو جمع شملهم بأسرهم، والحصول على تعليم، والتحرر من المخاطر والنظام الصارم للجيش.

القيود التي تقابل عملية إعادة الدمج

ولا بد أن نشير هنا إلى أن مسألة الحاجة هي أكثر تعقيداً مما تبدو. فقد ذكر الفقر مراراً كسبب أساسي في التحاق الأطفال الطوعي بالجيش، ومن المنطقي توقع عدم تحسن ظروف عائلات الأطفال خلال فترة خدمتهم في الجيش. فعودة الطفل إلى عائلته تعني في واقع الأمر شخص إضافي ينبغي على الأسرة أن تطعمه وتعيه، وبالتالي فإن المساعدات المستهدفة قد تساعد في تيسير قبول الطفل من قبل عائلته. وبينما عبر معظم الناس الذين أجريت معهم مقابلات في بادئ الأمر عن تفضيلهم تطبيق برامج فردية من نوع أو آخر، فإن الأدلة الواردة من السودان تشير في الواقع إلى وجود أطفال آخرين قد يكونون في حاجة أمس للمساعدات. ويتضح من الأدلة الحديثة الواردة من منطقة "تام" بأعالي النيل أن الأطفال الذين يتم تسريحهم حصلوا عموماً على قدر جيد من الطعام، والأحذية، والملابس في حين ظهرت على الأطفال من عامة الشعب علامات واضحة تدل على سوء التغذية، كما كانوا حفاة، وعدد قليل منهم فقط كانت لديه ملابس.

وفي جنوب السودان، ارتفع عدد الأطفال الذين

تم إجراء تقييم لجهود اليونيسف الحديثة المتصلة بدعم نزع أسلحة الأطفال، وتسريحهم من الجيش، وإعادة دمجهم في جنوب السودان، وقد تضمن التحليل الآثار الناتجة عن استخدام طرق مختلفة للتعامل مع قضية تسريح "الأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة" ورعايتهم، وعودتهم، وإعادة دمجهم.

في جنوب السودان إلى تسهيل عملية جمع شمل هؤلاء الأطفال بأسرهم وإعادة دمجهم بشكل مبدئي.

ولم تُستخدم في كلا المرحلتين إجراءات صارمة لتحديد الهوية، والتوثيق، والبحث عن الأهالي وجمع الشمل تلك التي يتم اتباعها تقليدياً في البرامج المختصة بالبحث عن أسر الجنود الأطفال وجمع شملهم بأسرهم. وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققته طريقة العودة وجمع شمل الأسر "بأعداد كبيرة"، فإن هذه الطريقة صعبت التعامل

مع الاحتياجات الفردية أو دمج آراء الأطفال في عملية صنع القرار. وكان الحال كذلك بشكل اجتماعي عميقة خاص بالنسبة للأطفال الذين كانت لديهم تحفظات على جمع شملهم بأفراد أسرهم من غير ذويهم. ومع ذلك، كانت هذه الطريقة على الأرجح هي الخيار الواقعي الوحيد في ظل أعداد الأطفال، والجدال الزمنية، والتحديات اللوجستية، والموارد المحدودة، وغياب الهيئات المتخصصة في حماية الطفل في جزء كبير من السودان.

طرق إعادة الدمج

يدور محور النقاش القائم بشأن إعادة الدمج حول الجدول الدائم المرتبط بتوفير مساعدات فردية للأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة في مقابل الطرق الأعم لإعادة الدمج المعتمدة على دعم المجتمع. وتدور الآراء التي تدعم المساعدات الفردية المستهدفة حول موضوعين أساسيين هما:

١. ما إذا كان الأطفال بحاجة إلى حافز مالي أو مادي لإقناعهم بترك الجيش.
٢. ما إذا كانوا بحاجة إلى شكل محدد من أشكال الدعم المستهدف لمساعدتهم على البدء في عملية إعادة الدمج.

خلال المرحلة الأولى، تم إعطاء الأطفال صناديق تحوي أدوات شخصية عند وصولهم

لقد

اعادت الهيئات الدولية لحماية الطفل أن تخطط لعودة وإعادة دمج الأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة بشكل منفصل عن الأطفال والشباب المتأثرين بالحرب أو الذين قد يتعرضون لها. وهناك اتجاه متزايد لدمج هذه الخطة في إطار أوسع يضم مجموعة من الأطفال والشباب المستضعفين.

وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ تم سحب حوالي ٢٠,٠٠٠ طفل على مرحلتين من القوات المسلحة التابعة لمجموعات التمرد الرئيسية في جنوب السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان، والجبهة الديمقراطية الشعبية السودانية. وخلال المرحلة الأولى التي أدارتها اليونيسف، سُرح ٣٥٥١ طفلاً من شمال بحر الغزال وتم إجلاؤهم إلى رومييك حيث مكثوا ستة أشهر في ثمانية مراكز انتقال مؤقتة قبل أن يعودوا إلى منازلهم. وانقلت مسئولية المرحلة الثانية إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الديمقراطية الشعبية. فقد تم تسريح نحو ١٦,٥٠٠ طفل على المستوى المحلي وإعادتهم إلى أسرهم دون اللجوء إلى الرعاية المؤقتة أو البرامج الفردية لإعادة الدمج. لقد تبين من خلال النجاح النسبي للمرحلة الثانية أن اتباع طريقة غير مركزية في التسريح، وتطبيقها في وقت واحد في كثير من المناطق بالإضافة إلى الاستعانة بطاقم عمل محلي لم يتلق سوى تدريب أساسي فقط، يمكن أن ينجح أيضاً في المستقبل - دون اللجوء إلى الرعاية المؤقتة.

وقد ساهم عدد من العوامل في السهولة النسبية لعملية إعادة الأطفال إلى منازلهم خلال كلا المرحلتين. فقد ساد إدراك عام بأن الأطفال كانوا مشتركين في نضال شعبي. وتمركز كثير من الأطفال الذين يخدمون في القوات المسلحة بالقرب من مناطقهم الأصلية وقد أدت الطبيعة المتماسكة لصلات القرابة

فروا من الجيش - وهذا دليل آخر على أن الحوافز قد لا تكون ضرورية لإغراء الأطفال بترك الجيش. كما يشير ذلك أيضاً إلى أن البرامج الفردية للأطفال الذين يتم تسريحهم من الجيش ستهمل مجموعة كبيرة تحتاج إلى المساعدة بنفس القدر. ويرى البعض أن قصر البرامج المقدمة على الأطفال الذين تم تسريحهم من الجيش يعتبر مكافأة للأطفال على انخراطهم في الجيش، كما يمكن أن يزيد من انفصال هؤلاء الأطفال المسرحين عن المجتمع ويثير الاستياء والتمييز ضدهم.

ومن الممكن أيضاً أن تخلق برامج إعادة الدمج الفردية توقعات باستمرار الدعم مما سيزيد من عنصر الاتكالية. فقد اشتكى في وقت لاحق بعض الأطفال الذين تم تسريحهم في المرحلة الأولى من أن ملابسهم قد بلت وأرادوا أن يعرفوا لماذا لم تستبدلها لهم اليونيسف.

وعندما طُلب من الأطفال والبالغين أن يختاروا الكيفية التي سيتم بها استخدام الأموال المحدودة، كانوا في الغالب يختارون تحسين المنشآت التعليمية ومبادرات أخرى تستهدف المجتمع بأكمله.

وقد أعطيت الأولوية لعملية تسجيل جميع الأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة في المدارس، وكانت معدلات التسجيل الأولية خلال كلا المرحلتين مرتفعة. وجاء في استطلاع حول متابعة التنفيذ ما بين الهيئات أن ٩٦٪ من الأطفال الذين تم تسجيلهم في المدارس كانوا لا يزالون بالمدارس حتى منتصف عام ٢٠٠٢ (بعد ٦-١٢ شهراً من التسريح). ومع ذلك، تشير الأدلة المستتبطة من القصص المسرودة أن معدلات

التسرب الفعلية أعلى بكثير. ويرجع ذلك إلى:

- المصروفات: على الرغم من أنه قد تم التفاوض على إعفاءات مبدئية لبعض الأطفال المسرحين من الجيش، فإن هذه الإعفاءات لم تكن دائماً تستمر أو تطبق.
- اختلافات السن: لقد تخلف عن مراحل التعليم الأولى كثير من الأطفال الأكبر سناً ممن قضوا جزءاً كبيراً من الوقت في الجيش، مما جعلهم عرضة لمضايقات زملائهم الأصغر سناً.
- محتوى المنهج الدراسي: قد يكون المنهج الدراسي المعد للأطفال الأصغر سناً غير مناسب للأطفال الأكبر سناً، مما يفري الأطفال الأكبر سناً بترك المدرسة سعياً وراء فرص أخرى.
- التدريب المهني: على الرغم من وجود طلب كبير على تعلم المهارات، فإن نطاق المهارات التي يتم تعليمها في برامج التدريب المهني التقليدية يكون في كثير من الأحيان غير ملائم في البيئات الريفية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التحديات التي تقابل عملية إعادة الدمج الاجتماعي عميقة.

فقد أعرب بعض الأطفال

المسرحين عن شعورهم

بعدم الجدوى، والإقصاء، والتعصب ضدهم كما أنهم يتعرضون للوم غير منصف على كثير من مشكلات المجتمع. أما البالغون، فقد وصفوا عموماً مشكلات سلوكية يتعرض لها الأطفال لأنهم اعتادوا على القيام بما يجول في خاطرهم وأنهم يُصابون بالإحباط ويصبحون عدائين بسرعة إذا واجهوا مقاومة. كما اشتكى أيضاً كثير من البالغين من أن الأطفال أصبحوا كسوليين وأن إحباطاتهم قد دفعتهم إلى الانضمام مرة أخرى إلى الجيش أو المغادرة إلى مناطق حضرية تحت سيطرة الحكومة.

وقد واجه كثير من البالغين صعوبة في الاستجابة لهذه التحديات. وكانت الإجابة الأكثر شيوعاً أثناء إجراء المقابلات هي ضرورة إنشاء مراكز خاصة أو مدارس داخلية حيث يمكن "إعادة توجيه" الأطفال لكي يقلعوا عن العادات السيئة. وأعرب بعض المسؤولين المحليين عن التعليم عن الحاجة إلى تدريب المعلمين ودعمهم كي يتغلبوا على التحديات التي يثيرها سلوك هؤلاء الأطفال ولكن لم تكن لديهم أفكار محددة حول كيفية تنفيذ ذلك.

التحديات المستقبلية المرتبطة بإعادة الدمج

هناك تحديات مستقبلية هائلة تواجه جهود نزع أسلحة الأطفال، وتسريحهم، وإعادة دمجهم في السودان. وقد تم توثيق الدروس المستفادة ولكن لا بد من استيعابها. ومع اقتراب موعد توقيع اتفاق السلام الشامل، فمن المرجح أن يتم إعطاء أولوية للأطفال من كل القوات في تخطيط وتنفيذ برامج نزع أسلحة الأطفال، وتسريحهم، وإعادة دمجهم على المستوى الوطني. ويجب على كل الأطراف الأساسية والقوى المتحالفة معها أن تسرح جميع الأطفال الموجودين في قواتها خلال ستة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام الشامل. كما يجب تسجيل كل الأطفال الآخرين المنفصلين عن أسرهم الذين يتولى رعايتهم أو تشغيلهم أعضاء من القوات المسلحة أو الميليشيا الموالية لها من أجل البحث عن أسرهم وجمع شملهم بها خلال نفس المدة. ويقدر العدد المتبقي من الأطفال المحاربين بنحو ١٧,٠٠٠ طفل.



أطفال يخلعون عنهم زي التسخير أثناء تسريحهم من الجيش ويضعون مكانه ملابس مدنية



وستصعب المحافظة على السهولة النسبية التي تمكن بها الأطفال في السابق من الاندماج في المجتمع مرة أخرى؛ فعلى الأرجح أن المحاربين الصغار المتبقين قد جربوا الحياة الحضرية، أو تلقوا مبالغ مالية أثناء القتال، أو تعرفوا على الإسلام أو اعتنقوه. وقد ينتهي الأمر بالمئات بالمشاركة على الجانب "الخطأ" من القتال.

ومن ناحية، يقول القادة المحليون إنهم لا يتوقعون مواجهة مشكلات في استيعاب هؤلاء الأطفال الجدد. "كلهم أطفالنا... وليس خطوهم أنهم كانوا يحاربون مع العدو... لقد تم خطفهم... وكان لا بد أن يأكلوا...". ولكن من ناحية أخرى يميل هذا الموقف إلى التغيير. حيث يسود هناك قلق بين الكثيرين حول أثر اعتناق الإسلام على الأطفال والحاجة إلى "ردهم" إلى دينهم الأصلي. ويضع آخرون اللوم على الأطفال المسرحين بالنسبة إلى ارتفاع معدل الجرائم والنزاعات المحلية ويقترحون إعطاء أولوية أكبر لزيادة إمكانيات الشرطة وقدرة استيعاب السجون.

إن نزع أسلحة الأطفال، وتسريحهم من الجيش، وإعادة دمجهم في السودان سيضغط بشكل هائل على البنية الأساسية الموجودة لا سيما قطاع التعليم. فبالإضافة إلى الحاجة إلى وضع برامج مبتكرة قصيرة الأجل للتعامل مع الاحتياجات التعليمية وغيرها من الاحتياجات المحددة، ستكون هناك حاجة ماسة من أجل:

- التعامل مع الاحتياجات الأعم لإعادة الدمج الاجتماعي لكل من العائدين والمجتمعات المضيفة.
- وضع استراتيجية كلية ومتكاملة تركز على احتياجات كل الأطفال الأكثر عرضة للأوضاع الصعبة و آثارها.
- إشراك المجتمع - الأطفال وأسرههم - في تحديد الاحتياجات وتطوير الطرق المناسبة للاستجابة لها.
- دعم تطوير هيكل محلية لحماية الطفل يملكها ويقوم بإدارتها المجتمع نفسه.

كريس روبرتسون يعمل مستشاراً مستقلاً.

ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق

البريد الإلكتروني التالي: chrissob@worldwide@yahoo.co.uk

worldwide@yahoo.co.uk

أونا مكوئي هي مسئولة الحماية بعملية

حبل النجاة الخاصة بالسودان التابعة

لليونيسف UNICEF Operation Lifeline

Sudan، القطاع الجنوبي. ويمكن الاتصال

بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

umccauley@unicef.org

١ تم دمجها الآن في الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٢ انظر الدراسة الأخيرة التي اشتركت في إعدادها هيئات متعددة بعنوان "دراسة حول الأطفال المنفصلين عن أسرهم" Separated Children's Study، وتبحث هذه الدراسة في المخاوف المرتبطة برعاية هؤلاء الأطفال في إطار العائلة الممتدة.